

A

اللجنة السادسة
الجلسة ٣
المعقودة يوم الأربعاء
٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة الثالثة

الرئيس : السيد م. ظريف (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ١٣١ من جدول الأعمال : تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين

Distr.GENERAL
A/C.6/47/SR.3
7 October 1992
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

تنظيم الأعمال (A/C.6/47/1 : A/C.6/47/L.1)

١ - الرئيس : لفت انتباه أعضاء اللجنة السادسة إلى الرسالة الموجهة إليه من رئيس الجمعية العامة (A/C.6/47/1) والتي تبين البنود الـ ١٢ المحالة إلى اللجنة ، كما لفت انتباههم إلى مذكرة الأمانة العامة المتعلقة بتنظيم الأعمال (A/C.6/47/L.1) ، ويرد في الفقرة ٦ من هذه الوثيقة ترتيب ومواعيد النظر في هذه البنود . وستخصص فضلا عن ذلك لأعمال الأفرقة العاملة أو للمشاورات جلستان على الأقل في الأسبوع وأحيانا ثلاث أو أربع جلسات . (انظر A/C.6/47/L.1 ، الفقرة ٧) . وستعلن مواعيد وساعات انعقاد هذه الجلسات لكل أسبوع يوم الجمعة من الأسبوع السابق له . وأضاف أنه ما لم يوجد اعتراض فسيعتبر أن اللجنة السادسة تود اعتماد تنظيم الأعمال الذي اقترحته الأمانة العامة .

٢ - وقد تقرر ذلك .

البند ١٣١ من جدول الأعمال : تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين (A/47/17 ، A/47/454) .

٣ - السيد أباسكال زامورا (رئيس لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي) : قال إن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي خصصت جانبا كبيرا من دورتها الخامسة والعشرين للنظر في مشروع القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية وفي مشروع الدليل القانوني لصفقات التجارة المكافئة الدولية ولمؤتمرها بشأن القانون التجاري الدولي .

٤ - وأردف قائلا إن عملية وضع مشروع قواعد نموذجية للتحويل الإلكتروني للأموال بدأت عام ١٩٨٦ وعهد بمسؤوليتها حينذاك للفريق العامل المعني بالصكوك الدولية القابلة للتداول الذي أطلق عليه فيما بعد اسم الفريق العامل المعني بالمدفوعات الدولية . كما أصبح مشروع القواعد النموذجية للتحويل الإلكتروني للأموال يعرف بمشروع القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية . وانتهى الفريق العامل المعني بالمدفوعات الدولية من أعماله التحضيرية واعتمد مشروع نص للقانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية وقدمه إلى لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي . ونظرت اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين في مشاريع المواد ١ إلى ١٥ ، وأرجأت النظر في مشروع المادة ١٧ . ولم تتمكن من النظر في مشروعَي المادتين ١٦ و ١٨ لضيق الوقت . وقررت اللجنة بالتالي أن تدرج

(السيد أباسكال زامورا)

مشروع القانون النموذجي في جدول أعمال دورتها الخامسة والعشرين بحيث يتسنى لها اختتام النظر فيه واعتماده ، وهذا ما فعلته .

٥ - وقال إنه تم إلى حد كبير تجاوز التوقعات المتواضعة التي كانت مرتقبة عند بدء صياغة القانون النموذجي ، فقد أدت المناقشات التي أجريت على مدى أربع سنوات داخل الفريق العامل إلى فهم أفضل بكثير للمسائل القانونية المقترنة بالتحويلات الدائنة . وليس الناتج النهائي ، كما اعتقد من قبل ، مجرد مجموعة من القواعد النموذجية تصلح كمشروع تمهيدي للدول التي تود سن قوانين بهذا الشأن ، بل هو قانون نموذجي جاهز تماما للاعتماد . ونجد أمانا لا نصا يقدم بدائل للنقاط التي استحال الاتفاق عليها ، بل نصا وحيدا يعبر عن الحكمة الجماعية للمشاركين في الفريق واللجنة . وهو وليد الإدراك بأن اختلاف نظم التحويل الدائن والنظم القانونية والاجتماعية والاقتصادية بين دولة وأخرى يستدعي وضع قانون نموذجي يضمن اليقين والتوحيد في النظام القانوني الساري على التحويلات الدائنة الدولية سواء كانت بالشكل الإلكتروني أو الورقي .

٦ - وتابع حديثه قائلا إن اللجنة قررت في عام ١٩٨٦ أثناء مناقشاتها المتعلقة بأعمالها المقبلة في مجال النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، أن تدرج موضوع التجارة المكافئة في برنامج عملها . وفي دورتها الحادية والعشرين المعقودة عام ١٩٨٨ تلقت من الأمانة دراسة عن المشاكل القانونية المتصلة بصفقات التجارة المكافئة الدولية وقررت أن من المستصوب وضع دليل قانوني لتحرير عقود التجارة المكافئة ، وأكدت هذا القرار في عام ١٩٨٩ . وقد أدركت اللجنة في الواقع أنه لئن كانت صفقات التجارة المكافئة ، تشكل جزءا هاما من التجارة الدولية فإن الأطراف المشتركة فيها سواء من البلدان النامية أو البلدان الصناعية ، ليس لديها دائما الخبرة والمعرفة القانونية المطلوبة . ولما كانت اللجنة هيئة متخصصة في القانون التجاري الدولي تضم عضويتها دولا من جميع مناطق العالم تمر بمراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية ، فقد اعتبرت نفسها في مركز يمكنها بصورة خاصة من علاج هذا الوضع بإعداد دليل قانوني من أجل مساعدة الأطراف على التغلب على المشاكل القانونية التي تصادفها في صفقات التجارة المكافئة الدولية .

٧ - وأعقب ذلك بقوله إن اللجنة نظرت في دورتها الثالثة والعشرين المعقودة عام ١٩٩٠ في مشاريع فصول الدليل القانوني التي وضعتها الأمانة ، ونظر فريقها العامل المعني بالمدفوعات الدولية في مشاريع هذه الفصول في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، ثم نظرت اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين في الصيغة المنقحة لهذه الفصول . وقال إن اللجنة رحبت بمشروع النص الذي من شأنه أن

(السيد أباسكال زامورا)

يكون ، دون أن يشجع التجارة المكافئة أو يثبطها ، خير معين للأطراف من جميع أنحاء العالم على إقامة علاقات تعاقدية عادلة ومتوازنة متى قررت اللجوء إلى التجارة المكافئة . واعتمدت اللجنة الدليل القانوني بعد مناقشته ، ويستهدف هذا الدليل مساعدة الأطراف في صفقات التجارة المكافئة الدولية في التفاوض على هذه الصفقات إذ يبين المسائل والمشاكل القانونية المترتبة عليها ويقدم الحلول لها . وستثبت فائدته في جميع أنحاء العالم . ويبدو فضلا عن ذلك أنه يخاطب جمهورا عريضا فهو ليس مصمما ليستخدمه رجال القانون فحسب بل أيضا المشتركون في صفقات التجارة المكافئة ، حتى وإن لم يكن لديهم أي خلفية قانونية ، مثال ذلك الأشخاص المضطلعون بمسؤوليات أرباب العمل الذين لابد لهم من الإلمام بالخطوط العريضة لهيكل صفقات التجارة المكافئة والمسائل القانونية الرئيسية المترتبة عليها .

٨ - وأضاف قائلا إن الدليل القانوني يغطي طائفة عريضة من المسائل القانونية التي تنشأ في إطار التجارة المكافئة . وهو يراعي أوجه التباين بين القوانين الوطنية ولنا أن نتوقع منه أن يساهم في تعزيز التجارة الدولية بتشجيعه على اتباع نهج واحد على المستوى الدولي إزاء المسائل القانونية المترتبة على صفقات التجارة المكافئة وإزاء أساليب حلها .

٩ - ثم قال إن اللجنة عقدت أثناء الأسبوع الثالث من دورتها الخامسة والعشرين ، على سبيل الإسهام في أنشطة عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي ، مؤتمرا عن موضوع "اعتماد قانون تجاري موحد بحلول القرن الحادي والعشرين" . واشترك في هذا المؤتمر الموجه نحو التطبيق العملي ما يزيد على ٤٠٠ شخص من المحامين المستقلين ومن محامي الشركات وموظفي الوزارات والقضاة والمحكمين وأساتذة القانون وغيرهم من مستعملي النصوص القانونية الموحدة في جميع أنحاء العالم . ونظروا في المنجزات التي تحققت في مجال التوحيد والتنسيق التدريجيين للقانون التجاري الدولي في غضون الـ ٢٥ سنة التي مضت على انشاء اللجنة ، وفي الاحتياجات العملية التي يجب الاهتمام بها في المستقبل . وألم ما يزيد على ٦٠ متحدثا من مناطق ونظم قانونية مختلفة بالتطورات الجديدة التي طرأت على المجالات الرئيسية للتجارة الدولية . وأتاح هذا المؤتمر الفرصة لتقييم التقدم الذي أحرز حتى الآن فيما يتعلق بتوحيد القانون التجاري الدولي وتنسيقه ، ومن شأن المناقشات التي دارت في إطاره أن تساعد اللجنة وغيرها من المنظمات العاملة في مجال توحيد القانون التجاري الدولي وتنسيقه على برمجة أعمالها المقبلة .

(السيد أباسكال زامورا)

١٠ - وأفاد بأن اللجنة تلقت كالمعتاد عددا معينا من تقارير الأفرقة العاملة والأمانة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالمشاريع الأخرى الجارية .

١١ - وانتقل إلى موضوع التبادل الإلكتروني للبيانات فقال إن اللجنة قدرت في دورتها الرابعة والعشرين أن الأوجه القانونية لهذا التبادل ستتزايد أهميتها مع تطور هذا النوع من التبادل ، وأنه ينبغي لها بالتالي الاضطلاع بعمل ما في هذا الميدان . وتلقت اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين تقرير الفريق العامل المعني بالمدفوعات الدولية (A/CN.9/360) الذي تضمن توصيات بشأن العمل المقبل للجنة فيما يتعلق بالأوجه القانونية للتبادل الإلكتروني للبيانات . واتفقت اللجنة على أنه من الضروري تناول الأوجه القانونية للتبادل الإلكتروني للبيانات بمزيد من الدراسة ووضع قواعد عملية تساعد على زيادة استعمال التبادل الإلكتروني للبيانات . ولئن لم يتخذ في هذه المرحلة المبكرة أي قرار بشأن الشكل والمضمون النهائيين للقواعد القانونية التي سيجري إعدادها ، فقد اتفقت اللجنة على أن هناك مسائل من الأفضل معالجتها بموجب أحكام قانونية فيما توجد مسائل أخرى من الأنسب بلا ريب أن توضع لها أحكام تعاقدية نموذجية . ولوحظ كذلك أن من المحتمل أن بعض المسائل المتعلقة بالتبادل الإلكتروني للبيانات لم تنضج بعد كي توضع بشأنها أحكام قانونية وأنه ينبغي تناولها بمزيد من الدراسة أو انتظار الجديد من التطورات التقنية أو التجارية .

١٢ - وأضاف قائلا إن اللجنة قررت ، بعد المناقشة ، أن تعهد بمهمة إعداد القواعد القانونية المتعلقة بالتبادل الإلكتروني للبيانات إلى الفريق العامل المعني بالمدفوعات الدولية الذي غيرت اسمه إلى الفريق العامل المعني بالتبادل الإلكتروني للبيانات . وأكدت اللجنة فضلا عن ذلك على ضرورة إقامة تعاون نشط بين جميع المنظمات الدولية المعنية بهذه المسألة .

١٣ - وواصل حديثه قائلا إنه كان معروضا على اللجنة أيضا تقريراً الدوريتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة للفريق العامل المعني بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يضع حالياً مشروع قانون نموذجي للاشتراء ولاحظت اللجنة بهذا الصدد أن إعداد هذا القانون يأتي في الوقت المناسب ويتسم بطابع الإلحاح ، إذ يعتزم عدد متزايد من الدول أن تصلح قوانينها في هذا المجال . والآن وقد انتهى الفريق العامل من أعماله التحضيرية ، فسيقدم مشروع القانون النموذجي إلى اللجنة في دورتها لعام ١٩٩٣ لتنظر فيه نهائياً وتعتمده .

(السيد أباسكال زامورا)

١٤ - ومضى يقول إنه كان معروضا على اللجنة بالإضافة إلى ما تقدم تقريراً الدوريتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية المكلف بإعداد قانون موحد بشأن الكفالات وخطابات الاعتماد الضامن . وقام الفريق في هاتين الدوريتين ببحث مشاريع المواد التي أعدتها الأمانة .

١٥ - ونظرت اللجنة في حالة النصوص القانونية المنبثقة عن أعمالها ، فسرها أن تلاحظ أن رومانيا وأوغندا صدقتا على اتفاقية التقادم وعلى البروتوكول المعدل لها فأصبح مجموع عدد الأطراف فيها ١٠ دول . وسر اللجنة أيضا أن تلاحظ فيما يتعلق بقواعد هامبورغ أن زامبيا أودعت وثيقة انضمام إلى هذه الاتفاقية فبلغ مجموع عدد الأطراف فيها ٢٠ دولة ، مما يسمح بدخول الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لجميع الأطراف فيها اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . وفيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة للبيع ، لاحظت اللجنة مع الارتياح أن اكوادور وأوغندا أصبحتا من الأطراف في هذه الاتفاقية وأن كندا وسعت نطاق العمل بالاتفاقية ليشمل جميع ولاياتها وأقاليمها فيما عدا يوكون . وتجدر الإشارة إلى أن كندا وسعت نطاق العمل بالاتفاقية فيما بعد ليشمل يوكون أيضا . ورحبت اللجنة بانضمام بنغلاديش ولاوس وأوغندا إلى الاتفاقية المتعلقة بإقرار وإنفاذ قرارات التحكيم الأجنبية ، وبتوقيع الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمسؤولية متعهدي محطات النقل الطرفية في التجارة الدولية ، وباعتماد فنلندا قانونا يستند إلى القانون النموذجي للتحكيم التجاري الذي وضعته اللجنة . وأشار رئيس اللجنة أخيرا إلى أن مجلس الشيوخ في بلده ، المكسيك ، أقر مؤخرا اتفاقية الأمم المتحدة للسفاح (الكمبيالات) الدولية والسندات الإذنية الدولية ومن المتوقع إيداع وثيقة الانضمام في المستقبل القريب .

١٦ - ومنذ عام ١٩٨٧ وسعت أمانة لجنة القانون التجاري الدولي إلى حد كبير نطاق برنامجها للتدريب والمساعدة . وفي عام ١٩٩١ ، نظمت الأمانة أو أعدت مختلف الحلقات الدراسية والندوات في عدة مناطق ، ولا سيما في البلدان النامية . وعقدت في سوفيا (فيجي) حلقة دراسية اقليمية تتعلق بالقانون التجاري الدولي نظمتها معا أمانة لجنة القانون التجاري الدولي وأمانة محفل جنوب المحيط الهادئ وشارك فيها ممثلون عن ١٦ بلدا في المنطقة . وتم تنظيم حلقة دراسية بشأن التحكيم التجاري الدولي في المكسيك ، وذلك بمبادرة من وزارة العلاقات الخارجية المكسيكية وأمانة لجنة القانون التجاري الدولي ، اشترك فيها تقريبا ٨٠ موظفا حكوميا متخصصون متمرسون في مجال الحقوق وأساتذة . وتطرق المشاركون في هذه الحلقة إلى قانون اللجنة النموذجي المتعلق بالتحكيم التجاري ونظامها المتعلق بالتحكيم وإلى مختلف المسائل المتعلقة بالممارسة الدولية في هذا المجال .

(السيد أباسكال زامورا)

١٧ - وفي إطار الجهود التي تبذلها الأمانة العامة من أجل مضاعفة عدد الحلقات الدراسية والندوات المتعلقة بالقانون التجاري الدولي التي تنظمها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، أو تشارك في رعايتها بصفة خاصة في البلدان النامية ، من المتوقع عقد الندوة الخامسة للجنة في عام ١٩٩٢ بمناسبة الدورة السادسة والعشرين وتنظيم مجموعة واسعة من الندوات في مختلف بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا .

١٨ - ويعتمد تمويل مشروع التدريب والمساعدة كليا على التبرعات التي تقدم إلى الصندوق الاستثماري الخاص للندوات نظرا إلى أن الميزانية العادية لا تنص على تخصيص أي اعتماد لتغطية نفقات سفر المشتركين والمحاضرين . كذلك فإن التبرعات المقدمة من جانب بعض الدول الأعضاء غير كافية ولذا ينبغي الحصول على دعم هام ودائم من جانب عدد أكبر من الجهات المانحة إذا ما أُريد توسيع نطاق البرنامج بحيث يلبي الاحتياجات المتزايدة التي تظهر في مجال التدريب في البلدان النامية وبلدان مرحلة الانتقال .

١٩ - أما فيما يتعلق بتنسيق الأعمال ، فقد رحبت اللجنة بالجهود المبذولة من جانب الأمانة العامة للإشراف على الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات المتعددة الأطراف وهيئات المساعدة الثنائية بهدف تحديث القانون التجاري في البلدان النامية .

٢٠ - أما بالنسبة لترشيد أساليب العمل ، فيذكر رئيس اللجنة أن الجمعية العامة ، رغبة منها في ضمان المشاركة الكاملة من جانب جميع الدول الأعضاء طلبت إلى اللجنة الخامسة ، في قرارها ٥٦/٤٦ ، النظر في إمكانية تقديم المساعدة ، ضمن حدود الموارد المتاحة ، لسداد نفقات السفر لممثلي أقل البلدان تقدما من بين الأعضاء في اللجنة ، وكذلك تقديم المساعدة بصورة استثنائية للبلدان النامية الأخرى الأعضاء التي تقدم طلبا في هذا الصدد ، بالتشاور مع الأمين العام ، من أجل السماح لها بالمشاركة في دورات اللجنة وأفرقتها العاملة . ومن جهة أخرى ، أوصت الجمعية العامة اللجنة في الفرع باء من القرار نفسه بترشيد أعمالها والنظر خاصة في عقد اجتماعات متعاقبة لأفرقتها العاملة وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ القرار إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين .

٢١ - ويشير الرئيس إلى أن اللجنة عمدت ، بالفعل ، في مناسبتين - الأولى في دورة اللجنة الحادية والعشرين في عام ١٩٨٨ والثانية في دورتها الثالثة والعشرين في عام ١٩٩٠ ، إلى النظر في

(السيد أباسكال زامورا)

وسائل ترشيد أساليب عملها ، ولا سيما في إمكانية قيام أفرقتها العاملة بعقد اجتماعات متعاقبة وبالتالي التمكن من توفير من نفقات السفر . وخلصت من ذلك إلى أنه ليس من الممكن تنفيذ هذه الصيغة إذ أن نوعية الأعمال المسندة إلى كل من الأفرقة ينشأ عنها تشكيل وفود مؤلفة ، من حيث المبدأ من خبراء مختلفي الاختصاصات . ولذلك فإن عقد اجتماعات متعاقبة لا يقلل قط من عدد الخبراء المشاركين وبالتالي لا يؤدي إلى تحقيق أي وفورات بالنسبة للوفود . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هذه الصيغة لا تسمح بتحقيق وفورات في باب نفقات سفر المشتركين إذ أن الموظفين الذين يجري تعيينهم في مختلف الأفرقة ليسوا موظفي الأمانة أنفسهم . إلا أن اللجنة تقرر بضرورة مواصلة النظر في أساليب عملها بهدف ترشيدها .

٢٢ - وأضاف السيد زامورا قائلا إن اللجنة أحاطت علما ، كذلك ، بطلب الجمعية العامة بأن تنظر اللجنة الخامسة في أمر تقديم مساعدة مالية إلى البلدان النامية ، ضمن حدود الموارد المتاحة ، وذلك من أجل تأمين نفقات سفر الوفود المشتركة في أعمالها وهي توافق على الجهود المبذولة من أجل إيجاد وسيلة لتوفير هذه المساعدة . كذلك ، يؤيد رئيس اللجنة ، من جهته ، دون أي تحفظ ، جميع الجهود الرامية إلى تمكين عدد أكبر من الخبراء القادمين من البلدان النامية من المشاركة في المهمة الهامة المتمثلة في تنسيق القانون التجاري على الصعيد العالمي . وشدد السيد زامورا في ختام بيانه على أن الدورة الخامسة والأربعين شهدت عدة إنجازات هامة وهي اعتماد القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية والدليل القانوني للعمليات التجارية المكافئة الدولية بالإضافة إلى عقد مؤتمره عن القانون التجاري الدولي .

٢٣ - السيدة كيرير (النمسا) : قالت في معرض إشارتها بالروح العملية التي تحلت بها اللجنة على الدوام في تسيير أعمالها ، إنها تثني على اللجنة لأنها اعتمدت في دورتها الخامسة والعشرين صكين قانونيين هامين هما القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية والدليل القانوني للتجارة المكافئة الدولية . أما فيما يتعلق بالمشاكل القانونية المتصلة بتبادل البيانات المحوسبة ، فقد أثبتت اللجنة أنها قادرة على التكيف مع التغيرات التقنية الحاصلة في ميدان التجارة الدولية عن طريق التصدي للجوانب القانونية لهذه الابتكارات ووضع قواعد لتنظيمها . ومن جهة أخرى ، يرى الوفد النمساوي أن من المستحب زيادة تنسيق التشريعات في ميدان الكفالات وخطابات الاعتماد الضامن ويعرب عن سروره لأن اللجنة التمسست من الفريق العامل المعني بممارسات معالجة الصكوك التعاقدية الدولية أن يواصل مهامه دون كلل . ويلاحظ الوفد أيضا باهتمام توصية اللجنة المتعلقة باستخدام الشروط التجارية الموحدة (الانكوتيرمز) ١٩٩٠ ، التي وهي أداة عملية مستخدمة على نطاق واسع تيسر إلى

(السيدة كيرير ، النمسا)

حد كبير التجارة الدولية وكذلك بوضع نظام جمع ونشر القرارات القضائية وقرارات المحكمين المتعلقة بالصكوك المعيارية الناشئة عن أعمال اللجنة . وفي الختام ، قالت إن وفد النمسا ، مع إقراره بوجود إيلاء التدريب والمساعدة الأولية القصوى فهو يلاحظ بارتياح الأنشطة المضطلع بها في هذا الميدان ويشجع اللجنة على مواصلة عملها .

٢٤ - السيدة جينيست (كندا) : أعربت عن ارتياحها لأن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي قد أنهت واعتمدت في دورتها الخامسة والعشرين مشروع القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية والدليل القانوني للتجارة المكافئة الدولية .

٢٥ - وقالت إن كندا هي أول بلد وقع اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالسفائح (الكمبيالات) الدولية والسندات الإذنية الدولية . ونظرا إلى أن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وغينيا قد انضمت إليها أيضا ، فهي تأمل في أن تنضم إليها أيضا دول أخرى . وإن من دواعي الارتياح حقا مشاهدة الازدياد المتواصل في عدد الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود البيع الدولي للبضائع وهي اتفاقية انضمت إليها كندا وأصبحت نافذة في مجمل اقليمها . بالإضافة إلى ذلك ، فإن مشروع القانون المقدم هذه السنة إلى البرلمان سوف يسمح لكندا عندما يتم اعتماده وإنفاذه بتطبيق قواعد لاهاي وفيما بعد قواعد هامبورغ .

٢٦ - وأضافت أن الوفد الكندي يلاحظ بارتياح أن الفريق العامل المعني بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد قد أنجز أعماله المتصلة بمشروع القانون النموذجي للاشتراء ويأمل في أن تعتمد اللجنة في دورتها السادسة والعشرين وإن من شأن هذا النص أن يشكل بالنسبة للدول دليلا ممتازا يسمح لها بأن يشكل تشريعها في هذا الصدد نصا منصفا عادلا متوازنا وشفافا .

٢٧ - وأعلنت أن الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية يحرز برعاية الرئيس الكندي ، تقدما فيما يتعلق بإعداد قانون موحد بشأن الكفالات وخطابات الاعتماد الضامن . وبالمثل ، فإن الفريق العامل المعني بتبادل البيانات المحوسبة سوف يضع معايير وقواعد قانونية مفصلة تتصل بتبادل البيانات المحوسبة في التجارة الدولية . وإن الصكوك التي ستنشأ عن هذه الأعمال سوف تساهم إلى حد كبير في تنسيق القانون التجاري الدولي .

(السيدة جينيست ، كندا)

٢٨ - وأوضحت أن كندا التي تشعر بالارتياح إزاء مواصلة اللجنة تنظيم ندوات بشأن القانون التجاري الدولي ، قدمت تبرعا سنويا جديدا إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الخاص من أجل الندوات المتعلقة بالقانون التجاري الدولي التي تعقدها اللجنة .

٢٩ - وأضافت قائلة إن القانون التجاري الدولي احتل مكانة ممتازة في إطار أنشطة عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي الذي أعلنته الجمعية العامة في عام ١٩٨٩ . ومن المناسب في هذه المناسبة توجيه التهاني للجنة لأنها نظمت ، في إطار الدورة الخامسة والعشرين ، مؤتمرا عن القانون التجاري الدولي أحرز نجاحا باهرا . وقد قدمت إلى هذا المؤتمر مقترحات عديدة مفيدة بشأن مجالات الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها في المستقبل فيما يتصل بمختلف جوانب القانون التجاري الدولي .

٣٠ - واختتمت بيانها قائلة إن كندا ، كعضو في اللجنة ، ترى أن اللجنة تضطلع بدور هام في تطوير القانون التجاري الدولي وتحبذ الإقرار بذلك وإبرازه خلال عقد القانون الدولي .

٣١ - السيد هونجا (كينيا) : أعرب عن سروره لانتفاء أعمال اللجنة المتصلة بالقانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية والدليل القانوني للتجارة المكافئة الدولية . وقال إن القانون النموذجي سيكون بالفعل مفيدا بالنسبة للدول التي تفتقر إلى تشريعات في هذا الصدد وسوف يجعل من الممكن تنسيق التشريعات القائمة في هذا الميدان الأساسي للتجارة الدولية . وهو قابل للاعتماد من جانب الدول التي تمر بمراحل جد متباينة في مجال التنمية إذ أنه يضع في الاعتبار التحويلات الورقية . أما الدليل القانوني ، فسيكون مفيدا بالنسبة للدول التي تمارس التجارة المكافئة وذلك في أغلب الأحيان بسبب الافتقار إلى النقد . ومن المؤسف أن تضطر معظم البلدان النامية إلى استخدام حصائل التصدير لسداد ديونها .

٣٢ - وأشار إلى أن مؤتمر اللجنة المتعلق بالقانون التجاري الدولي هو حدث يدعو إلى الارتياح بالنسبة للوفد الكيني لأنه لم يقتصر على المساهمة في أنشطة عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي فحسب ، وإنما سمح أيضا لبلدان ممن اشتركت في المؤتمر من خلفيات متباينة جدا بمناقشة أعمال اللجنة في السابق وفي المستقبل ، وهذا أمر هام بالنسبة لاختيار المواضيع ذات الأهمية العملية بالنسبة لجميع البلدان .

(السيد هونجا ، كينيا)

٣٣ - وأعلن أن وفد كينيا يعرب عن أسفه إزاء المشاركة الضعيفة من جانب البلدان النامية في دورة اللجنة وأنه يؤكد على أن من صالح البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء ضمان اشتراك وفود البلدان النامية في اجتماعات اللجنة . ويأمل في أن تتمكن اللجنة السادسة من إيجاد حل لهذه المشكلة مع مراعاة الآراء التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره للسنة الماضية . إذ أن من الأهمية بمكان احترام مبدأ الشمولية الملازم لمفهوم القانون التجاري الدولي ذاته .

٣٤ - السيد ميرزي ينجبي (جمهورية إيران الإسلامية) : قال إن التجارة الدولية ، عندما تجري ممارستها في ظروف جيدة قادرة حقا على مساعدة البلدان النامية في مسيرة النمو وقادرة بالتالي على تعزيز إقامة علاقات اقتصادية عادلة ، الأمر الذي يمثل شرطا أساسيا للحفاظ على الأمن والاستقرار على الصعيد العالمي .

٣٥ - وأوضح أن حصيلة الدورة الخامسة والعشرين للجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي كانت إيجابية . فقد استطاعت اللجنة ، في غضون هذه الدورة ، الانتهاء من اثنين من مشاريعها وتنظيم مؤتمر يعنى بالقانون التجاري الدولي في إطار أنشطة عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي . وقد سمح هذا المؤتمر للخبراء من مختلف المناطق ومن مختلف النظم القانونية النظر في التقدم المحرز منذ ٢٥ عاما في مجال توحيد القانون التجاري الدولي وتنسيقه . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد تمكن عدة خبراء من البلدان النامية ، ومن بينهم ، بصفة خاصة ، خبير إيراني ، من التصدي ، بكل فصاحة للصعوبات التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بالقانون الدولي ، والتي يأمل الوفد الإيراني أن تنظر اللجنة فيها في السنوات المقبلة .

٣٦ - وأعلن أن الوفد الإيراني يلاحظ بارتياح خاص أن اللجنة انتهت من وضع مشروع دليل قانوني للتجارة المكافئة الدولية . وسوف يكون هذا الدليل مفيدا للغاية ، وذلك بصفة خاصة للبلدان النامية ومشاريعها وإن من واجب اللجنة أن تنشره على نطاق واسع عن طريق الحلقات الدراسية والندوات التي تعقدها .

٣٧ - وقال إن اعتماد مشروع قانون نموذجي بشأن التحويلات الدائنة الدولية يشكل أيضا إسهاما كبيرا من جانب اللجنة في مواءمة القانون التجاري .

(السيد ميرزي ينجبي ، جمهورية إيران الإسلامية)

٣٨ - ولاحظ المتكلم بارتياح التقدم المحرز في أعمال الفريقين العاملين الآخرين التابعين للجنة القانون التجاري الدولي ، وهما الفريق العامل المعني بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي سيواصل بحث مسألة الاشتراء والفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية اللذان سيواصلان النظر في مسائل عقد الصفقات والضمانات وخطابات الاعتماد البديلة .

٣٩ - ولقد أيدت اللجنة ، في دورتها لعام ١٩٩٢ ، توصية الفريق العامل المعني بالمدفوعات الدولية وعهدت اليه بمهمة إرساء قواعد قانونية تنظم عمليات التبادل الالكتروني للبيانات ، مع إعادة تسميته بالفريق العامل المعني بعمليات التبادل الالكتروني للبيانات . وأكد الوفد الإيراني بأنه لن يتسنى تطبيق تلك القواعد عالميا إلا إذا استخدمت التقنيات ذات الصلة في العالم بأسره مما يقتضي نقل التكنولوجيا وتدريب التقنيين . وقال إنه يترقب بالتالي ، نتائج أعمال اللجنة في هذا الصدد .

٤٠ - ولاحظ الوفد الإيراني بارتياح أن أنشطة اللجنة في مجالى التدريب والمساعدة اللذان يتسمان بأهمية كبرى بالنسبة للبلدان النامية ، آخذة في التقدم والتوسع . ونوه الوفد ، على وجه الخصوص ، بما جاء في الفقرة ١٨٠ من تقرير اللجنة ، من أن الأمانة العامة تعتزم زيادة تكثيف جهودها وتنظيم مزيد من الحلقات الدراسية والندوات الدولية بشأن القانون التجاري الدولي من أجل البلدان النامية بوجه خاص أو الاشتراك في رعاية تلك الندوات والحلقات الدراسية . وأيد الوفد الإيراني فكرة بتنظيم ندوة في هذا الشأن بمناسبة الدورة السادسة والعشرين للجنة المقرر عقدها في فيينا عام ١٩٩٢ .

٤١ - وذكر الوفد الإيراني انه يجري كل سنة ، تخصيص جزء كبير من ميزانية الأمم المتحدة لتنظيم دورات سنوية للجنة ودورات للأفرقة العاملة التابعة لها . ولاحظ ، مع الأسف ، أن عدد البلدان النامية التي تشارك في أنشطة اللجنة ضئيل للغاية . وأعرب عن أمله في التوصل الى اتفاق لمساعدة ممثلي أقل البلدان نموا على المشاركة في أنشطة اللجنة مما يقرر مواعيد القانون التجاري الدولي على الصعيد العالمي .

٤٢ - السيد دارموسوتانتو (اندونيسيا) : لاحظ مع الارتياح أن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي اعتمدت الدليل القانوني لصفقات التجارة المكافئة الدولية ، وأعرب ، مقدما ، عن غبطته لنشر ذلك الدليل الذي ينبغي أن تقوم الجمعية العامة والأمين العام بتشجيع استخدامه . وقال إن اندونيسيا تشارك ، منذ عام ١٩٨٢ ، مشاركة نشطة في صفقات التجارة المكافئة الدولية . وأن بلدانا نامية

(السيد دارموسوتانتو ، اندونيسي)

عديدة استفادت من تلك الصفقات ، وأشار الى أن عمليات تلك الصفقات تشكل في الوقت الراهن وسيلة بالغة الأهمية لإقامة علاقات اقتصادية بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب ولتعزيز تلك العلاقات . وقال إن هذه الصفقات تفسح المجال لنمو التجارة الدولية ، ذلك أن الاحتفاظ باحتياطي العملات وتخفيف أعباء الديون يشكلان عنصرين جوهريين لحفز التنمية الصناعية وزيادة فرص وصول البلدان النامية الى الأسواق .

٤٣ - ولاحظ الوفد الاندونيسي مع الارتياح أن الفريق العامل المعني بالمدفوعات الدولية أنجز أعماله المتعلقة بمشروع القانون النموذجي للتحويلات الدولية . وأعرب الوفد المذكور عن اغتباطه لاعتماد اللجنة ، في دورتها الأخيرة ، النص المنقح لمشروع القانون النموذجي . وقال إن ذلك الصك سيكون ذا نفع كبير لأنه سيوفر إطارا قانونيا موحدا يسري على جميع التحويلات الدولية سواء أكانت الكترونية أو خطية .

٤٤ - وفي المجال الآخذ في التوسع المطرد لصياغة العقود عن طريق التبادل الالكتروني للبيانات ، أوضح أنه لا بد من إرساء قواعد قانونية للحد من المخاطر وأوجه عدم اليقين المقترنة بتلك العملية ، ووافق الوفد الاندونيسي على الاجراء الذي اتخذته اللجنة لوضع إطار عام يحدد المسائل القانونية التي تحكم لذلك المجال الذي لم ينظم حتى الآن .

٤٥ - وأشاد الوفد الاندونيسي بالفريق العامل المعني بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد لما قام به من أعمال تتعلق بوضع مشروع قانون نموذجي بشأن عقد الصفقات . ولاحظ مع الارتياح أن اللجنة أولت ، بناء على توصية ذلك الفريق العامل ، الأولوية لإعداد تفسير يهدف الى مساعدة الدول في تصور تشريع يستند الى القانون النموذجي .

٤٦ - وقال إن اندونيسيا تؤكد دوما على الإسهام الكبير للجنة في مواءمة القانون التجاري الدولي بالتنسيق مع أنشطة الهيئات الأخرى . وفي هذا الصدد ، أحاط الوفد الاندونيسي علما مع الارتياح بالجهود التي تبذلها اللجنة لتنسيق أنشطتها مع الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاستشارية القانونية الافريقية - الآسيوية .

٤٧ - وأعرب الوفد الاندونيسي عن سعادته لتقدم أنشطة اللجنة واتساع نطاقها . ورحب بمشاريع أمانتها المتصلة بتنظيم حلقات دراسية وندوات بشأن التجارة الدولية من أجل البلدان النامية على وجه

(السيد دارموسوتانتو ، اندونيسيا)

الخصوص ، والاشتراك في رعاية تلك الحلقات الدراسية والندوات . وأشار الى أن اندونيسيا شاركت في المؤتمر المعني بالقانون التجاري الدولي الذي يعد أحد أول إسهامات اللجنة في الأنشطة المقررة في إطار عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي . وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن برنامج العقد يجب أن يشكل جزءاً من القانون التجاري الدولي الذي يسهم في توطيد أركان المجتمع الدولي . وأضاف أن الهدف من وضع مدونة قانونية للتجارة الدولية ينبغي أن يتمثل ، حسبما أشارت اندونيسيا في المؤتمر آنف الذكر ، في وضع مجموعة من المعايير القانونية التي تنظم العلاقات الدولية مع السعي الى تعزيز العدالة والعمل على نحو متبادل لتدارك أوجه التفاوت بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو .

٤٨ - وقال إن اللجنة تضطلع بدور هام في المجتمع المعاصر بالنظر الى التغيرات الهائلة التي طرأت على الساحة الاقتصادية العالمية . وأعرب عن ثقته في نجاحها في التكيف مع هذا الوضع الجديد وفي وضع برامج عمل تنحو إلى تقوية القانون التجاري الدولي وتعزيزه .

٤٩ - السيد مارتينيز غونديرا (الأرجنتين) : تكلم باسم مجموعة ريو واستهل كلمته بالإشارة الى المؤتمر الدبلوماسي المعني باتفاقية الأمم المتحدة بشأن مسؤولية مشغلي محطات النقل الطرفية في التجارة الدولية ، وهي ثمرة لأعمال اللجنة . وقال إنه يرى في اعتماد صكين هامين مؤخراً هما : القانون النموذجي للتحويلات الدولية والدليل القانوني لصفقات التجارة المكافئة - دليلاً جديداً على فعالية اللجنة التي استفادت كثيراً من الطابع التقني البحث وغير السياسي لأعمالها ، وأضاف أن الصك الأول الذي يكمل بشكل مفيد ، الدليل القانوني للتحويلات الالكترونية للأموال سيسهم إسهاماً ضخماً في مواءمة المعايير الواجبة التطبيق في ذلك المجال وفي سد الثغرات القانونية القائمة . أما الصك الثاني فسيتيح نهجاً أفضل لسير صفقات التجارة المكافئة الدولية التي تشكل عنصراً أساسياً في التجارة العالمية ، وبخاصة تجارة البلدان النامية ، وإرساء قواعد واضحة ومنصفة . وبالنظر الى تصادف انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالقانون التجاري الدولي مع الدورة الخامسة والعشرين للجنة ، فقد كان المؤتمر مناسبة لاستعراض الموقف في شتى مناطق العالم ، وحدثاً تاريخياً هاماً في عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي ، وأعرب عن الأمل في أن تتكرر تلك التجربة وأن يكون لنجاحها أثره في تشجيع الأمم المتحدة على تنظيم مؤتمر بشأن القانون الدولي .

٥٠ - وقال إن مجموعة ريو ترحب بقرار اللجنة الخاص بتكليف الفريق العامل المعني بالمدفوعات الدولية الذي غيرت اسمه الى الفريق العامل المعني بالتبادل الالكتروني للبيانات ، بوضع قواعد قانونية في ذلك المجال حيث لا تتوفر أي نصوص . وأضاف أن المستقبل يحمل فيما يبدو بشائر طيبة :

(السيد مارتينيز غونديرا ، الأرجنتين)

فالفريق العامل المعني بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد يعتزم تقديم مشروع قانون نموذجي بشأن عقد الصفقات الى الدورة السادسة والعشرين للجنة ، وقد أنشأت الأمانة نظاما لجمع ونشر قرارات المحاكم وقرارات التحكيم المتصلة بالصكوك المعيارية الصادرة عن اللجنة . وفي هذا الصدد ، تتطلع مجموعة ريو الى نشر قرارات المحاكم بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة . وقال إنه سيكون من المفيد أيضا إعداد كتيب يشرح بالتفصيل كيفية تشغيل النظام ليسهل بصفة خاصة عملية تعيين المراسلين الوطنيين .

٥١ - ولاحظ المتكلم أن أنشطة التدريب والمساعدة تمضي بصورة مرضية ، إذ نظمت في عام ١٩٩١ في فيجي ، حلقة دراسية اقليمية ، بشأن القانون التجاري الدولي ، ونظمت في المكسيك ، حلقة دراسية بشأن التحكيم التجاري ، وشدد على وجوب النظر الى مشاركة البلدان النامية في تلك الأنشطة باعتبارها مسألة ذات أولوية ، وبحث سبل تشجيعها ولاسيما في إطار مداولات اللجنة بشأن ترشيد أعمالها .

٥٢ - السيد نيوهاوس (استراليا) : أعرب عن ارتياحه للمكانة التي توليها اللجنة السادسة لأعمال اللجنة ، وذلك لأن مواءمة وتوحيد القانون التجاري الدولي أمر يتسم بأهمية كبرى . وقال إن اللجنة تسهم في بلورة القانون التجاري الدولي بتذليل العقبات القانونية التي تعترض عمليات التبادل التجاري الدولية والتي ترجع في جانب منها الى كثرة القوانين الوطنية المتباينة ، لتحسن بذلك الحالة الاقتصادية العالمية .

٥٣ - وقال إن استراليا ترحب مع الارتياح باعتماد اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين ، لمشروع القانون النموذجي للتحويلات الدولية الذي يهدف الى توفير إطار قانوني موحد يسري على جميع التحويلات الدولية وتوصي المجتمع المالي والمصرفي الدولي بأن يأخذ به . وأعرب عن اغتباط استراليا لاعتماد اللجنة الدليل القانوني لصفقات التجارة المكافئة الدولية ولتوصيتها باستعمال مصطلحات التجارة الدولية لعام ١٩٩٠ على الصعيد العالمي ، وهما اثنان من أوجه النجاح التي تسهم في تيسير التجارة الدولية .

٥٤ - وقال إن استراليا تقرر أعمال اللجنة الرامية الى إعداد قانون نموذجي بشأن عقد الصفقات وقانون موحد بشأن الضمانات وخطابات الاعتماد البديلة . وانها ستواصل المشاركة بهمة في تلك الأعمال .

(السيد نيوهاوس ، استراليا)

٥٥ - وذكر أن التبادل الالكتروني للبيانات يزداد أهمية بالنسبة للتجارة الدولية وأن اللجنة بمقدورها الإسهام إسهاما كبيرا في هذا المجال . وقال إن استراليا تؤيد وضع قواعد قانونية على أنه ينبغي للجنة أن تعد مبادئ عامة محددة وواضحة بما يكفي لحفز جميع الأطراف المعنية بالجوانب العملية من التبادل الالكتروني للبيانات على تقديم التفسيرات .

٥٦ - وفيما يتعلق بحالة الاتفاقيات التي جاءت ثمرة لأعمال اللجنة ، قال إن استراليا غدت طرفا في الصكوك التالية أو اعتمدتها : اتفاقية عام ١٩٥٨ المتعلقة بإقرار وتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية : اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٠ بشأن عقد البيع الدولي للبضائع ؛ والقانون النموذجي الصادر عن اللجنة بشأن التحكيم الدولي . وأضاف إن استراليا تنظر بجدية في الانضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ بشأن السفاتج (الكمبيالات) الدولية والسندات الاذنية الدولية . ومضى قائلا إن استراليا بعد تطبيقها اتفاقية فيينا بشأن عقود البيع الدولي للبضائع تزمع الانضمام الى اتفاقية عام ١٩٧٤ بشأن فترة التقادم في البيع الدولي للبضائع . وذكر أن اعتماد قانون في استراليا بشأن النقل البحري للبضائع ينص على تطبيق قواعد هامبورغ من شأنه أن يفسح المجال للانضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن النقل البحري للبضائع .

٥٧ - وفيما يتعلق بمسألة التدريب والمساعدة قال إن استراليا تقرر الأولوية الأعلى الممنوحة للترويج للنصوص التي أعدتها اللجنة ، وبخاصة بين البلدان النامية ، وانها من ثم اشتركت في رعاية الحلقة الدراسية التي نظمتها اللجنة في نهاية عام ١٩٩١ في مقر أمانة محفل جنوب المحيط الهادئ في فيجي ، بشأن القانون التجاري الدولي ، ذلك أنها تهتم اهتماما شديدا بتطوير القانون التجاري في تلك المنطقة وتعتزم العمل على التعريف بتلك الاتفاقيات على نحو أفضل وتطبيقها على نطاق أوسع في مجال القانون التجاري الدولي .

٥٨ - وفيما يتعلق بالأحكام القضائية المتعلقة بصكوك لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، أعرب عن اغتباط استراليا لإنشاء نظام لجمع ونشر قرارات المحاكم وقرارات التحكيم المتصلة بالصكوك المعيارية المنبثقة عن أعمال اللجنة ، إذ أن ذلك سيسهل عمليات البحث وأنشطة المواءمة في مجال القانون التجاري الدولي .

(السيد نيوهاوس ، استراليا)

٥٩ - وأشار الوفد الاسترالي في ختام كلمته الى أن خبراء من اللجنة شاركوا في عام ١٩٩١ في المؤتمر المعني بالقانون التجاري الدولي الذي تنظمه استراليا سنويا وأوضح أن مؤتمر عام ١٩٩٢ سيستعرض أعمال اللجنة رغم تركيزه بقدر أكبر على المنطقة .

٦٠ - السيد وود (المملكة المتحدة) : أعرب عن اغتباطه للعدد الكبير للمشاريع التي أنجزتها اللجنة خلال الدورة الخامسة والعشرين أو التي أوشكت على الانتهاء منها . وقال إن النجاح الرئيسي يتمثل ، بلا شك ، في اعتماد مشروع القانون النموذجي للتحويلات الدولية ، وذلك نظرا لما تتسم به المسألة من خصائص فنية دقيقة . وأعرب عن تأييد المملكة المتحدة لجهود اللجنة الرامية الى تعزيز مواءمة وتوحيد القانون التجاري الدولي ، إذ أن تيسير التجارة الدولية من شأنه أن يسهم في توطيد العلاقات الودية بين الدول . وقال إن نظم المدفوعات الدولية تؤدي دورا هاما في ذلك المجال ، ولكن لا يزال يتعين إعداد التشريعات ذات الصلة في العديد من البلدان كما أن القانون النموذجي يجب أن يفضي الى مواءمة القوانين في هذا المجال مما يتيح إحراز تقدم تقني .

٦١ - وأيد وفد المملكة المتحدة رأي اللجنة القائل بأن الدليل القانوني لصفقات التجارة المكافئة الدولية الذي اعتمد في هذه السنة ، سيكون مفيدا للأطراف التي تقدم على إبرام صفقات من هذا النوع .

٦٢ - ولاحظ مع الارتياح التقدم الذي أحرزه الفريق العامل المعني بالتبادل الالكتروني للبيانات الذي حدد المسائل القانونية المطروحة في ذلك المجال والتي ينبغي أن تركز عليها اللجنة جهودها .

٦٣ - ولاحظ أيضا مع الارتياح قيام الفريق العامل المعني بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد بإعداد قانون نموذجي بشأن عقد الصفقات وأيد قرار اللجنة بإيلاء الأولوية لإعداد تفسير يهدف الى مساعدة الدول في وضع تشريع يستند الى القانون النموذجي ، وأعرب عن استعداده لتقديم إسهامه في هذا الصدد .

٦٤ - ونوه وفد المملكة المتحدة في ختام كلمته بالنجاح الهائل الذي أحرزه مؤتمر اللجنة المعني بالقانون الدولي وأعرب عن ثقته في أن تقرير ذلك المؤتمر سيثير مناقشات مثمرة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠ ظهرا